نشرة صندوق النقد الدولي

الراصد المالي

على الحكومات أن تمضي في إصلاح الإنفاق العام

9 إبريل 2014

مدينة كويته في باكستان، 5 إبريل: عمال يشيدون رصيفا للمشاة في مدينة كويته الباكستانية. من المرجح أن تشهد الموارد العامة في الأسواق الصاعدة تغيرا محدودا في عام 2014، مع توقع حدوث تحسينات إضافية في عام 2015 (الصورة: Pakistan Press International (Photo/Newscom

- مخاطر المالية العامة تنحسر في الوقت الراهن، لكنها تظل مخاطر كبيرة
- الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل تشهد زيادة مستمرة في مواطن الضعف التي تشوب المالية العامة، رغم أنها بدأت من مستويات لا تزال منخفضة
- إصلاحات الإنفاق تتطلب الاختيار بين بدائل صعبة

لا تزال الموارد العامة في كثير من بلدان العالم على حافة الانهيار بينما تكافح الاقتصادات من أجل عودة النمو الاقتصادي إلى مستويات ما قبل الأزمة، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تنفيذ إصلاحات مالية داعمة للنمو.

كشف صندوق النقد الدولي في آخر عدد من تقريره بعنوان "الراصد المالي" أن تحركات السياسة مؤخرا ساهمت في تحقيق درجة كبيرة من الاستقرار في نسب الدين العام في معظم الاقتصادات المتقدمة، إلا أن الدين في هذه البلدان يسجل أعلى مستوياته على الإطلاق. وسوف تستغرق طفرة الدين العام بعض الوقت حتى تنحسر، ولا بد من وضع خطط موثوقة على المدى المتوسط من أجل تخفيض نسب الدين وفي نفس الوقت تعزيز آفاق النمو على المدى الطويل.

ومن المتوقع تباطؤ وتيرة الضبط المالي في مختلف الاقتصادات المتقدمة في عام 2014 مع تحول التركيز نحو تحديد أفضل السبل لتصميم سياسات المالية العامة الداعمة لزيادة الضبط المالي والتعافي الذي لا يزال هشا.

وفي هذا الصدد، قال السيد سانجيف غوبتا، مدير إدارة شؤون المالية العامة بالنيابة في صندوق النقد الدولي، "إن نسب الدين المرتفعة المزمنة في معظم البلدان لا تزال تلقي بظلالها على المدى المتوسط. وعلى هذه الخلفية، لا تزال الأولوية القصوى تتمثل في تصميم وتنفيذ خطط موثوقة للضبط المالي على المدى المتوسط من أجل تخفيض نسب الدين إلى مستويات آمنة، مع تحقيق توازن دقيق بين أهداف العدالة والكفاءة".

وينشر الصندوق تقرير "الراصد المالي" مرتين سنويا لتتبع تطورات الموارد العامة في مختلف أنحاء العالم.

استقرار الدين في الاقتصادات المتقدمة

في عام 2013، ساعدت وتيرة الضبط المالي الأسرع من المتوقع في العديد من الاقتصادات المتقدمة على تحقيق الاستقرار في نسب الدين العام وتخفيض متوسط العجز المالي الكلي في هذه الاقتصادات إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي – حوالي النصف من مستوى ذروته في عام 2009.

ومع ارتفاع الإيرادات، بدعم جزئي من النمو، وانخفاض الإنفاق استطاعت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تضييق عجز الموازنة لعام 2013 بدرجة كبيرة. غير أن العجز في اليابان ظل ثابتا عند مستوى أقل قليلا من 8% من إجمالي الناتج المحلي، بينما تعمل اليابان حاليا على زيادة جهودها لضبط أوضاع المالية العامة. ولتبديد غيوم عدم اليقين بشأن السياسات ودعم ارتداد إيجابي في النمو الاقتصادي، لا تزال صياغة استراتيجية مالية داعمة للنمو على المدى الطويل هي إحدى الأولويات في اليابان، وفي الولايات المتحدة.

ورغم أن خطط الموازنة لعام 2015 لم تعتمد بعد، فإن الضبط المالي يبدو مهيأ للاستمرار خلال العام القادم. ونتيجة لذلك، ستبدأ نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في التراجع في حوالي نصف الاقتصادات المتقدمة ذات المديونية العالية بحلول عام 2015 – علما بأنه لم يبلغ هذه النقطة بنهاية عام 2013 إلا عدد قليل من الاقتصادات.

تزايد مواطن الضعف في الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل

لا يزال العجز في اقتصادات الأسواق الصاعدة أعلى بكثير من مستوياته السابقة على الأزمة، حيث فضَّلت معظم البلدان تأجيل التصحيح المالي في عام 2014 إلى وقت لاحق. أما في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأكثر اندماجا مع أسواق رأس المال الدولية، فقد أخذت آثار العودة إلى أوضاع السيولة العالمية الطبيعية تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض ودرجة من التقلب المالي.

ورغم أن اختلالات المالية العامة لم تحفز نوبات الاضطراب الأخيرة، فقد يؤدي تراجع إقدام المستثمرين على المخاطرة وزيادة تقييد أوضاع التمويل إلى تدهور وضع الدين العام في معظم هذه البلدان. ووفقا لما ورد في تقرير الراصد المالي، يمكن لإصلاحات المالية العامة ذات التصميم الجيد أن تعزز من ثقة المستثمرين وتعمل على تقوية شبكات الأمان الاجتماعي ودعم الادخار المحلي لدى الاقتصادات التي تآكلت فيها المدخرات.

وقد واصل العجز المالي الاتساع في عام 2013 في العديد من البلدان منخفضة الدخل مع تجاوز معدل الإنفاق الحكومي بصفة مستمرة معدلات النمو الاقتصادي والإيرادات. وبوجه عام، من المتوقع زيادة نسب الدين خلال العامين المقبلين – وإن كانت بوتيرة أكثر اعتدالا في معظم البلدان. وتثير الأدلة الجديدة مخاوف بشأن كفاءة الإنفاق الممول بالديون؛ فلا يبدو، على سبيل المثال، أنه يستخدم غالبا لزيادة الاستثمارات العامة المطلوبة بشدة. ووفقا لما ورد في التقرير، ينبغي أن يعمل التصحيح المالي، حيثما كان مبررا في هذه البلدان، على حماية شبكات الأمان الاجتماعي ورفع كفاءة الإنفاق لمعالجة ما تبقى من فجوات البنية التحتية الكبيرة.

إصلاحات الإنفاق

يتطلب ضمان استمرارية الموارد العامة الاختيار بين بدائل صعبة على جانبي الضرائب والإنفاق في الميزانية. فبينما يمكن أن يساهم الإصلاح الضريبي في تعزيز النمو الممكن عن طريق إزالة التشوهات، تساهم إصلاحات الإنفاق في تحسين تقديم الخدمات العامة. ومع الزيادة المتوقعة في النفقات المرتبطة بالعمر نتيجة شيخوخة السكان، لا يمكن لضغوط الإنفاق الحكومي إلا أن ترتفع في المستقبل.

ويحدد تقرير الراصد المالي العناصر الأساسية اللازمة لفعالية إصلاح الإنفاق، وهي:

- **ضمان استمرارية القدرة على تحمل الإنفاق الاجتماعي وأجور القطاع العام:** هناك حيز كاف لتحسين كفاءة نظم الرعاية الصحية العامة في بلدان كثيرة بدون تخفيضات كبيرة في الخدمات. وبالنسبة لنظم المعاشات التقاعدية العامة فإن أهم الخيارات المتاحة هي رفع سن التقاعد وتعديل الاشتراكات والمزايا. ولاحتواء نمو أجور القطاع العام على نحو دائم، يتعين إحلال إصلاحات هيكلية أكثر عمقا وتعزيزا للكفاءة مدعومة بالحوار المجتمعي محل سياسة تجميد الأجور والتعيينات بشكل شامل.

- **تحقيق مكاسب الكفاءة مع استهداف الحد من عدم المساواة:** يمكن تحقيق مكاسب كبيرة في بعض البلدان عن بتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم. وفي بلدان أخرى، وخاصة الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، قد يؤدي تحسين كفاءة عمليات الاستثمار العام إلى تيسير تلبية الاحتياجات في مجال البنية التحتية.

- **إنشاء مؤسسات تدعم مراقبة الإنفاق:** من شأن قواعد المالية العامة، مثل قواعد تعريف الإنفاق ووضع حدوده، فرض قيود ملزمة على مسار الإنفاق العام. ويمكن أن يؤدي تحقيق اللامركزية في المالية العامة، بحيث تصبح مستويات الحكومة دون المركزي أكثر فعالية في تقديم الخدمات، إلى المساهمة في احتواء نمو القطاع العام وتحسين كفاءة الإنفاق، بشرط دقة التخطيط لها وتنفيذها.

روابط ذات صلة:

طالع التقرير
فيديو الراصد المالي
طالع التدوينة
الآفاق العالمية
إصلاح نظام التقاعد
تفاوت الدخول